

في فلسطين مؤقت ومرهون بالتوصل الى معاهدة الصلح مع تركيا. وقد ترك هذا الموقف اثره، أيضاً، في اسلوب التعامل الفوقى الذي اتبعه كبار المسؤولين البريطانيين في الادارة تجاه صغار الموظفين، وغالبيتهم من العرب الذين خدموا في اثناء الحكم العثماني.

تناول الفصل الثاني من الكتاب - كبقية الفصول - فترة الادارة المدنية حتى العام ١٩٢٥، بدءاً بالتعريف القانوني لنظام الانتداب والعلاقة الوظيفية ما بين وزارة المستعمرات والادارة المدنية في فلسطين، من جهة، وبين لجنة الانتدابات الدائمة التابعة لعصبة الامم (League of Nations, Permanent Mandates Commission) والادارة المدنية، من جهة أخرى، وانتهاءً بأجهزة الادارة ودوائرها المختلفة على الصعيدين، المركزي والمحلي.

اشارت الكاتبة، في معرض تناولها مضمون نظام الانتداب المفروض على فلسطين ونوعيته (ص ٧٧)، الى التمييز الواضح ما بين هذا النظام وأي انتداب آخر جرى تطبيقه في ذلك الحين، خاصة في ما يتعلق بتحديد الافراد الذين يخضعون لهذا الانتداب، والذين يحق لهم، بالتالي، المطالبة بالاستقلال، بعد فترة انتداب محددة، والخطوات الواجب اتباعها من اجل الوصول الى ذلك الاستقلال. ففي حين ان مختلف انظمة الانتداب التي فرضتها عصبة الامم، في أعقاب الحرب العالمية الاولى، على انحاء مختلفة من العالم تنطبق على السكان المقيمين آنذاك في مناطق الانتداب، فان الانتداب على فلسطين كان يمتد ليشمل ليس فقط السكان اليهود المقيمين في فلسطين آنذاك، وبعضهم لم يكن قد مضى على اقامته في فلسطين أكثر من بضعة شهور، بل اليهود كافة في مختلف انحاء العالم. ذلك ان صك الانتداب على فلسطين تضمن في مواده الارقام ٢ و٤ و٦ و١١ و٢٢ و٢٣ نص وعد بلفور، ومضمونه، والالتزام باخضاع مختلف مجالات الادارة المدنية في فلسطين لغاية تحقيق هذا الوعد. وهذا يعني، في حقيقة الامر، ان حكومة الانتداب في فلسطين كانت تعتبر اليهود، اينما كانوا، رعايا بالقوة، ان لم يكن بالفعل؛ وبالتالي، كان لا بد من أخذ مصالحهم ومطالبهم بعين الاعتبار لدى سنّ أية قوانين جديدة، أو ادخال أية تعديلات تشريعية، أو تنفيذية؛ وكأنما كان صك الانتداب، بذلك، يضع التمهيد التشريعي لـ «قانون العودة» الذي سنته حكومة اسرائيل بمجرد الاعلان عن قيامها في ١٥ أيار (مايو) ١٩٤٨. على ان الامر لم يقتصر على هذا فحسب. ذلك ان تطبيق نص الانتداب، وغايته (اقامة «الوطن القومي» اليهودي) استوجب، ايضاً، منح الدولة المنتدبة - بريطانيا العظمى - كامل حقوق التشريع والادارة والتنفيذ وابداء الرأي في ما يتعلق بنظام الحكم الواجب اقامته في فلسطين. وهذا يعني، عملياً، ان الانتداب البريطاني على فلسطين كان من الفئة «ب»، وليس، كما نص ميثاق عصبة الامم، من الفئة «أ»، حيث صلاحيات الدولة المنتدبة - وخاصة التشريعية منها - محددة ومقيّدة، كما كان الحال في العراق، مثلاً.

هذه المناقشة القانونية الجيدة لنص صك الانتداب ومضمونه وغاياته هي أقصى ما وصلت اليه الكاتبة في توضيح العلاقة الوثيقة ما بين الانتداب البريطاني والمشروع الصهيوني في فلسطين. واقتصر تعاملها مع الكثير من المواضيع الهامة التي لا بدّ وان يتطرق اليها أي بحث في الادارة المدنية في فلسطين وأجهزتها - كنظام التعليم ومؤسساته، وقوى الامن الداخلي من شرطة وجندرمه، ومسألة تسجيل الاراضي وبيعها، والجهاز القضائي، وامتيازات الكهرباء والماء واملاح البحر الميت، وغيرها من النشاطات الاقتصادية، والهجرة اليهودية - على بعدها البريطاني فقط، دون البحث، بشكل جدي وشامل، في حقيقة الموقف الصهيوني. هذا في حين ان أرشيف مكتب المحفوظات العامة في لندن (Public Records Office)، والذي استعانت الكاتبة به، بشكل مكثّف، يعج بالوثائق والمراسلات الرسمية والخاصة المتبادلة بين القدس ولندن بخصوص كل هذه المسائل. ويتبين من هذه الوثائق ان الطرف الصهيوني كان يصرّ باستمرار، على مبدأ العزل والانعزال عن السكان لعرب، تمهيداً لاقامة الكيان الصهيوني المستقل.

وتناول الفصل الثالث من الكتاب مؤسسات السلطة المركزية في فلسطين ورموزها، بدءاً بالمندوب السامي وصلاحياته (ص ٨٧ - ٩١). ولدى تعداد صلاحيات المندوب السامي في فلسطين، التشريعية والتنفيذية